

Distr.
GENERAL

A/49/333
23 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا	- مقدمة	٢
ثانيا	- النظر في مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط	
	خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة	٢
ثالثا	- الردود الواردة من الحكومات	٣
	الاتحاد الروسي	٣
	أوكرانيا	٥
	بنما	٦
	تونس	٧
	موناكو	٩
	هنغاريا	٩
	اليونان	١٠

أولا - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ٨١/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، أحاطت الجمعية العامة علما، بجملة أمور، منها تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/48/514 و Add.1)، وأعربت عن ارتياحها إزاء الوعي المتزايد بالحاجة الى بذل جهود مشتركة من جانب جميع بلدان البحر المتوسط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وشجعت أيضا استمرار التأييد الواسع النطاق الذي توليه بلدان البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك المشاورات الإقليمية الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لانعقاده. وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وعملا بذلك القرار، وجه الأمين العام في ٧ شباط/فبراير و ٣ آذار/مارس ١٩٩٤ مذكرات شفوية الى جميع الدول طالبا منها آراءها واقتراحاتها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣ - وحتى ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، كانت قد وصلت ردود من ٧ حكومات على المذكرات الشفوية للأمين العام، وترد ردودها في الفرع ثالثا أدناه. وستنشر الردود والإخطارات التي ترد بعد ذلك بوصفها إضافات لهذا التقرير.

٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أحال نائب الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، البيان الختامي الذي أصدره مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي في دورته العادية السادسة المعقودة بتونس يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ثانيا - النظر في مسألة تعزيز الأمن والتعاون في

منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة

الثامنة والأربعين للجمعية العامة

٥ - أجرت اللجنة الأولى مناقشة عامة لجميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المحالة اليها ومن بينها البند ٧٧ من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ ويرد التقرير المتعلق بنظرها في هذا البند في الوثيقة A/48/682.

٦ - وقد تولت الجزائر عرض مشروع القرار بشأن هذا البند (A/C.1/48/L.43). وللمرة الأولى انضمت خمسة بلدان من بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الجماعة الأوروبية وهي: اسبانيا وايطاليا

والبرتغال وفرنسا واليونان الى مقدمي مشروع القرار التقليديين وهم البانيا وتونس والجماهيرية العربية الليبية وقبرص ومالطا والمغرب، فضلا عن الجزائر في تقديم مشروع القرار.

٧ - وكان مقدمو مشروع القرار مقتنعين بقيمة الحوار والتنسيق والتعاون في تنمية روح من التآزر مما سيدعم ترسيخ الاستقرار والرخاء المشترك في منطقة البحر الأبيض المتوسط بصورة دائمة. وتناول مشروع القرار طائفة واسعة من قضايا لها أهميتها في هذا الشأن، وجاء ذلك بدرجة أكبر من القرارات السابقة الصادرة بشأن هذه المسألة. ويهدف مشروع القرار إلى إعطاء دفعة جديدة لديناميات العلاقات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط تعزيزا لمناخ الثقة. وأشار مقدمو مشروع القرار الى أنهم حرصوا على أن يأخذوا في الحسبان التغيرات الإيجابية التي حدثت في المنطقة. ونتيجة لذلك أحاط النص علما مرة ثانية بجميع المبادرات السابقة، وعلى رأسها المبادرات التي قامت بها بلدان البحر المتوسط نفسها، لتدعيم السلم والأمن والتعاون في المنطقة والتي تؤكد في الوقت ذاته على المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق بلدان البحر المتوسط. ونظرا للروح الإيجابية التي سادت أثناء صياغة النص، كان مقدمو مشروع القرار على ثقة من أنه سيعتمد دون تصويت. وقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار (A/C.1/48/L.43/Rev.1) دون تصويت بوصفه القرار ٨١/٤٨.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤]

١ - يعد تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من وجهة نظر الاتحاد الروسي، واحدا من الأهداف الهامة المستغربة للسياسة العالمية. وترجع، طرافة هذا الهدف قبل كل شيء إلى الحالة الجغرافية للمنطقة التي تقع في ملتقى ثلاث قارات هي أوروبا وأفريقيا وآسيا، وأيضا في ملتقى الحضارتين المسيحية والإسلامية. وتعاني منطقة البحر الأبيض المتوسط حاليا من تأثير متضارب للعمليات التي تحدث في المناطق المجاورة وإن كان يمكنها، وينبغي عليها، أن تضرب مثالا إيجابيا عن كيفية تحقيق التعاون بين البلدان والحضارات المختلفة.

٢ - ومن وجهة نظرنا، تتسم الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بوجود اتجاهين متعارضين. فمن ناحية، ينمو التعاون في عموم أوروبا باطراد وبتدرج، وقد انتهى التنافس البحري بين القوى العظمى في المنطقة مع توقف المواجهة العالمية. ومن ناحية أخرى تمارس مجموعة كاملة من العوامل المزعجة والمثيرة للخطر تأثيرا سلبيا. ومن بين هذه العوامل: الأزمة الحادة في البلقان والمشكلة القبرصية التي مازالت تشكل مرتعا متقدما واستمرار المواجهة العربية الإسرائيلية على الرغم مما أحرز من التقدم الملحوظ، وعدم تسوية الحالة حول الجماهيرية العربية الليبية. وتسبب مصادر النزاع هذه نموا كبيرا في مشاعر الأصوليين

المتطرفين في عدد من بلدان شمال افريقيا وتثير مشاكل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وكما في الماضي، لا تقتصر تحديات الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط على المجال السياسي فقط. بل تنجم أيضا عن التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدان الأوروبية والعربية وعن العزل البيئية.

٣ - والاتحاد الروسي، الذي يقع مباشرة بجوار منطقة البحر الأبيض المتوسط، يؤيد إيلاء اهتمام متزايد لمشاكل تلك المنطقة من جانب دول المنطقة وغيرها من الدول. ودون تقليل أهمية الجهود المبذولة لتسوية النزاعات، نقترح زيادة التركيز على تدابير الوقائية. وينطبق هذا على وجه الخصوص على منع انتشار عدم الاستقرار الداخلي، الملحوظ بالفعل في الجزائر، إلى خارج حدودها. ومن المهم أيضا أن تعزز تدابير بناء الثقة بين جميع بلدان البحر المتوسط وأن ينمى التعاون الإقليمي عن طريق تعزيز الروابط التكاملية بين اقتصاداتها.

٤ - ويرى الاتحاد الروسي أن الأمم المتحدة يمكن أن تسهم مساهمة أكبر في حل مشاكل منطقة البحر الأبيض المتوسط. والأمم المتحدة تؤدي بالفعل دورا هاما في التسوية في يوغوسلافيا السابقة وفي التغلب بصفة عامة على عدم الاستقرار في البلقان. إن الوقت قد حان لاحتراز تقدم في حل المشكلة القبرصية على أساس المبادئ المعلنة مرارا وتكرارا في قرارات مجلس الأمن. وتؤيد روسيا بصفة مستمرة قيام المنظمة بدور أكبر في إحراز التقدم نحو إيجاد تسوية في الشرق الأوسط وفي تنمية التعاون المتعدد الأطراف من أجل حل المشاكل العامة، العسكرية - السياسية والاقتصادية والانسانية في الشرق الأوسط. وفي الأجل الطويل، ينبغي على الأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا لمشكلة سباق التسلح في هذه المنطقة المشبعة بإفراط بالأسلحة.

٥ - وينبغي أن تدرس من جديد فكرة عقد مؤتمر معني بالأمن والتعاون بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط مع أخذ الواقع الحالي في الحسبان. والاتحاد الروسي مستعد للاشتراك اشتراكا فعالا في النظر في تلك الفكرة وفي المساعدة في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر إذا تم التوصل الى توافق للآراء بشأن انعقاده. وعلى المستوى العملي ينبغي إجراء حوار متعدد الأطراف حول القضايا التي تعد جميع بلدان المنطقة مستعدة لتناولها في مجالات التعاون الاقتصادي والبيئي والثقافي والإنساني.

٦ - وفي هذا السياق، يجدر النظر في الاقتراح الذي تقدم به ملك المغرب لعقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية يتناول المشاكل الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن لجميع البلدان المهتمة بشؤون المنطقة أن تشارك فيه. ونحن نعتقد أن تلك العملية يمكن أن تبدأ بعقد اجتماع لكبار المسؤولين.

٧ - ونحن نؤيد بصفة عامة تنسيق جهود المشتركين في العملية المتوسطة تنسيقا محكما مع الاتجاهات العامة السائدة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وإذا أخذنا في الحسبان رغبة دول البحر الأبيض المتوسط في إقامة علاقات أوثق مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الاتحاد الروسي يعتقد أنه سيكون

من المفيد لهذه البلدان أن تشترك في مناقشات اللجنة الدائمة التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بمشاكل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٨ - وفيما يتصل بالجهود المبذولة لحل المشاكل المتعلقة بحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يمكن النظر في مسألة تطوير أنشطة الرصد البيئي ضمن إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالنسبة لمناطق جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.

٩ - واعترافا منه بأن أمن أوروبا والأمن الدولي كل لا يتجزأ، فإن الاتحاد الروسي سيواصل تدعيم زيادة الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحويل تلك المنطقة الى منطقة تعاون دولي متعدد الأطراف.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢]

١ - ترى أوكرانيا أن تدابير بناء الثقة والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط تعد شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق الاستقرار والسلم والأمن في أوروبا والشرق الأوسط. وتساند حكومة أوكرانيا جهود البلدان والمنظمات الدولية المعنية الرامية الى تحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق تنمية التعاون السياسي والايكولوجي والثقافي. وأوكرانيا، بصفتها بلداً من بلدان البحر الأسود، مهتمة بنجاح عملية السلم في تلك المنطقة.

٢ - ويعد توسيع نطاق التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود عاملاً رئيسياً من عوامل بناء الثقة بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وتُفَضّي تنمية الروابط التجارية والاقتصادية، وتشجيع الاستثمار في البلدان المجاورة، ووضع ترتيبات الدولة الأكثر رعاية في مجال التجارة والمشاركة في المشاريع الاقتصادية المشتركة الى تعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول، مما يقلص موضوعياً من خطر النزاع العسكري.

٣ - وقد قدم رئيس أوكرانيا السيد ليونيد كرافتشوك، وهو يرى أن التعاون الاقتصادي مستحيلاً في غياب جو من الثقة بين دول منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ودون ضمان للاستقرار والأمن في المنطقة وسعيها منه إلى تحقيق الأهداف التي تصبو إليها بلدان منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، مبادرة "التعاون الاقتصادي عبر تدابير بناء الثقة" في الدورة الثانية للجمعية البرلمانية لمنطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، المعقودة في كييف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٤ - وتتضمن هذه المبادرة مقترحا بإعداد سلسلة من التدابير يرد وصفها في مشاريع صياغات الوثائق التالية:

(أ) "بيان الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود بشأن تدابير بناء الثقة";

(ب) "مذكرة البلدان بشأن عدم استخدام القوات البحرية ضد بعضها البعض";

(ج) "اتفاق الدول الأعضاء بشأن الشروط التي تحكم إجراء العمليات البحرية في البحر الأسود";

(د) الخطة الشاملة "لتدابير بناء الثقة للدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في المجالات السياسية والعسكرية"، التي أعدت على ضوء تجربة البلدان الأوروبية في تنفيذ أحكام وثيقة فيينا لتدابير بناء الثقة والأمن لعام ١٩٩٢ ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

٥ - وأعدت وزارة خارجية أوكرانيا مشاريع صياغات الوثائق السالفة الذكر وهي تسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأنها مع بلدان حوض البحر الأسود.

٦ - وتتخذ أوكرانيا، في سياستها الخارجية، موقفا مفاده أن مشاكل حوض البحر الأسود يجب معالجتها على أساس مبادئ حسن الجوار والتعاون واحترام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وقواعد القانون الدولي المقبولة عموما.

بنما

[الأصل : بالاسبانية]

[١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - ترى حكومة بنما أن الاجتماعات والمؤتمرات والندوات المختلفة التي عقدتها الجمعية العامة مع جميع الأطراف المعنية ساعدت في القضاء على أسباب التوتر؛ وإننا نأمل لهذا السبب أن يؤدي الحوار والتشاور المستمر المقترنين بحسن النية من جانب الأطراف المعنية، بسرعة، إلى حل وفقا للمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢ - وإننا نكرر أن سياسة الحوار والتشاور الدائم ينبغي أن تكون المبدأ الهادي لجميع الأطراف المعنية ومن المؤكد أن هذا سيسهم في القضاء على مصادر النزاع لكي يصبح السلم والأمن في المنطقة حقيقة ملموسة.

تونس

[الأصل : بالفرنسية]

[٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لا يفصل البحر الأبيض المتوسط أوروبا عن أفريقيا وآسيا منذ العصر الجيولوجي الثلاثي، إلا من وجهة نظر الجيولوجيين. أما من وجهة نظر المؤرخين والجغرافيين، فإنه يشكل المياه الأولية التي انبثق منها عدد من الحضارات وهمزة الوصل بينها. كما أن البحر الأبيض المتوسط بحر شهدت سواحلها ازدهار الديانات التوحيدية الثلاث وهي الإسلام والمسيحية واليهودية وهذه رابطة إضافية بين الشعوب.

٢ - غير أن الجدير بالملاحظة اليوم، هو أن البحر الأبيض المتوسط لا يخلو من مشاكل وتهديدات:

(أ) فالفوارق في التنمية بين صفتي البحر الأبيض المتوسط، إذا قيسست بالقوة الشرائية، واسعة جدا؛

(ب) ولم تحكم فيه السيطرة على التمدن المقترن حتما بهجرة الأرياف وتفشي الجريمة، واسيئ التعامل مع البيئة، واحتدم التزايد الديموغرافي في الجنوب مفاقما من تدفقات الهجرة والبطالة التي بلغت فعلا درجة تنذر بالخطر في بعض بلدان الجنوب.

٣ - واستمرار كل هذه المشاكل والنزاعات المكشوفة أو الكامنة والتي تضاف إليها أوجه تفاوت أخرى ديموغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية جعلت من اختلال التوازن في منطقة البحر الأبيض المتوسط أكبر اختلال شهده تاريخ البشرية.

٤ - ولعل تضافر كل أوجه التفاوت هذه عوامل اختلال التوازن يقف وراء بروز أزمات ونزاعات لم يسبق لها نظير في المنطقة.

٥ - ومع ذلك، ومهما كانت الرهانات والنزاعات وأوجه التفاوت، فإن تونس ترى أن مؤهلات النجاح متوفرة لإنعاش منطقة البحر الأبيض المتوسط بجعلها منطقة سلمية.

٦ - ولهذا السبب ما فتئت تونس تدعو إلى بدء حوار متوسطي بغية إرساء أسس تعاون إقليمي متعدد الأطراف والأبعاد والأشكال. ويتعلق الأمر في الواقع بإنشاء ما أسماه الرئيس بن علي في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٣ "يعقد للتنمية المشتركة والشراكة" يربط بلدان الضفة الشمالية ببلدان الضفة الجنوبية لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط "قطب انماء متضامن".

٧ - غير أن تونس ترى أن مفهوم الأمن يشكل حجر الزاوية في كل عملية للتنمية والتعاون والديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرتبط الأمن، بدوره، ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا بالاستقرار سواء في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بوصفها حيزاً إقليمياً، أو داخل كل بلد من البلدان المطلة على هذا البحر.

٨ - وتتم إقامة السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط بتسوية النزاعات وتخفيف حدة التوترات السائدة لا سيما في المنطقة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط. وسواء تعلق الأمر بإقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط، أو بتخفيف حدة التوتر بين ليبيا وبعض البلدان الغربية أو بوقف الحرب في البوسنة والهرسك على أساس تكريس الحقوق المشروعة للشعب البوسني، فإن جميع جهود بلدان البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الدولي يجب أن تنصب على التعجيل بعملية فض المنازعات على أساس مبادئ الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها أجهزتها الرئيسية.

٩ - ومن المتعين أن يدفع تطور الحالة الجغرافية السياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط البلدان المطلة عليه إلى زيادة العمل في اتجاه نزع السلاح بغية توفير موارد إضافية لتمويل مشاريع التنمية. ومن شأن نزع السلاح أن يتيح بدوره إقامة أو تعزيز جو الثقة بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، ذلك الجو الذي يظل أمراً أساسياً لاستقرار المنطقة.

١٠ - وثمة عنصر هام آخر يندرج في إطار إقرار جو الثقة، يتمثل في مكافحة ظاهرة الأصولية الدينية التي تشكل، من خلال مظاهرها الإرهابية تهديداً لاستقرار الدول والديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.

١١ - وزيادة على المسائل الأمنية أو الإنمائية، ترى تونس أن البعد الثقافي للعلاقات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط يظل بعداً أساسياً. ويجب إيلاء عناية خاصة لهذا الجانب بتعزيز الشعور بالانتماء إلى نفس الحيز الجغرافي الثقافي والحضاري لدى شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، فتنمية شعور ثقافي متوسطي يشجع على إقامة تفاهم أفضل وتضامن أكثر فعالية بين شعوب هذه المنطقة.

١٢ - ولا ريب أن توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بمفهومها الأوسع، يشكلان عامل تقدم في المنطقة. غير أن هذا لا يمنع من القول بأنه على كل بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط أن يختار الوتيرة التي يراها أنسب لسياقه الاقتصادي والاجتماعي - السياسي.

١٣ - وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء عناية خاصة لقطاعين حيويين بالنسبة للمنطقة زيادة عن كونهما مترابطين ارتباطاً وثيقاً. هما السياحة والبيئة، فالسياحة، زيادة على إسهامها الاقتصادي بالنسبة لبلدان البحر الأبيض المتوسط، تشكل أيضاً عاملاً قيمياً من عوامل التقارب بين الشعوب. وحماية البحر الأبيض المتوسط، هذا البحر المغلق والمستغل بشكل مفرط، الذي بلغ نقطة التشبع، والمعرض بصفة خاصة للتلوث،

مسؤولية إقليمية جماعية لبلدان البحر الأبيض المتوسط التي يقع على عاتقها هذا الواجب المعنوي المتمثل في تسليم هذا التراث المشترك الى الأجيال القادمة في ظروف حسنة.

١٤ - وتقدر تونس كل التقدير ما توليه الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية والمجموعات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من اهتمام بالبحر الأبيض المتوسط في إطار الاجتماعات القطاعية أو المتعددة التخصصات. غير أنها تظل مقتنعة بضرورة وضع آلية دائمة (مجلس للبحر الأبيض المتوسط) ذات أمانة دائمة يعهد اليها بضمان التنسيق الضروري بين مختلف المبادرات والمحافل المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط ويمكن أن تشكل منبرا للحوار والتفكير تصاغ فيه المشاريع الكبرى عبر المتوسطية ذات الطابع الصناعي والثقافي، للتكامل والاستقرار.

موناكو

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤]

تتطلع حكومة موناكو باهتمام، من حيث المبدأ، الى انعقاد مؤتمر معني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولكنها لن يمكنها أن تؤيد بشكل قاطع هذه المبادرة الى أن يتم تحديد موضوع هذا المؤتمر وجدول أعماله وطرق أدائه لوظائفه.

هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

تكرر هنغاريا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨١/٤٨ بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وستواصل هنغاريا تشجيع وتدعيم المبادرات التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومنها عقد مؤتمر معني بالأمن والتعاون يهدف الى اعتماد تدابير يمكن أن تعزز بناء الثقة والأمن فضلا عن نزع السلاح، مما يدعم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

اليونان*

[الأصل : بالانكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - يود الاتحاد الأوروبي أن يشير الى رده المشترك الوارد في الوثيقة (A/48/514/Add.1)، الذي حددت فيه العناصر الرئيسية لسياسته إزاء الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وإذ يكرر أعضاء الاتحاد الإثنا عشر رأيهم المعرب عنه في تلك الوثيقة، فإنهم يسترعون الانتباه الى بعض النقاط الإضافية.

٢ - إن جسامه التحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعددتها وتعقيدها يدعم اقتناع الاتحاد الأوروبي بضرورة التصدي لها في إطار نهج متعدد التخصصات يغطي جميع الجوانب التي يمكن أن يقسم إليها التعاون والأمن في المنطقة. بل إن الأحداث الأخيرة في منطقة البحر المتوسط، حسب السيناريو الذي سارت وفقا له، تجعل الحوار أشد ضرورة من أي وقت مضى. وعلى الرغم مما اعترى العملية من تقلبات وبرغم المصاعب التي صادفتها فقد تجلت مزايا الحوار بوضوح في الشرق الأوسط. والاتحاد واثق من أن احتمالات المستقبل الواعدة في الشرق الأوسط ستدعم مناخا جديدا للتفاهم بين جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣ - واستنادا الى المبادئ التي يتضمنها إعلان مجلس الوزراء الأوروبي التابع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الصادر في لشبونة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بشأن العلاقات بين أوروبا والمغرب A/47/310، المرفق، والتي استوحى بها في الوثيقة السابقة الذكر (A/48/514/Add.1) (بشأن القانون الدولي وحقوق الإنسان وإقامة نظم ديمقراطية والتسامح بين الثقافات والديانات)، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد رغبته في إقامة تعاون إقليمي مع البلدان الواقعة على الشاطئ الجنوبي وفقا لمصالح محددة ومتبادلة في عدد من المجالات التي ستؤدي فيها الإدارة المشتركة للشؤون الى جعل جهودنا المشتركة أكثر فائدة من حيث تحقيق الاستقرار. وتشمل تلك المجالات، فيما تشمل، الهجرة والبيئة والاتصالات والاكتفاء الذاتي في الأغذية والحوار الثقافي. وفي الواقع فإن فعالية هذا التفاعل تتوقف على وضع خطة واضحة يكون فيها متسع أيضا لمزيد من التعاون بهدف مكافحة الإرهاب الذي اعتبرته الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٨١/٤٨ واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه المنطقة.

* باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٤ - وعلى الرغم من أن ما سبق ذكره قد يمكن، إذا حدد على النحو الواجب، من وضع مشروع للتعاون عموماً، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال، مع ذلك، يؤمن إيماناً راسخاً بضرورة تحقيق تقدم مواز في ميدان الأمن. ولذلك فإنه واثق من أنه سيتم تعزيز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول في المنطقة، الأطراف في المعاهدة، إلى إيلاء توسيع نطاق المعاهدة على نحو غير محدود وغير مشروط، تأييدها التام في المؤتمر الذي تعقده الدول الأطراف في المعاهدة في ١٩٩٥. ويجدد الاتحاد الأوروبي دعوته إلى جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك.

٥ - وإن تصديق تلك الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة أمراً أساسياً، شأنه شأن قيام تلك الدول التي لم توقع عليها بعد بالتوقيع عليها. وبالمثل، يرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم أن تتعاون جميع الدول في المنطقة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الجزائر الانضمام إلى المعاهدة الأخيرة ويشجع ذلك البلد على الدخول في الاتفاق المقابل المتعلق بالنطاق الكامل من الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً للمحدد في أحكام المعاهدة السابقة الذكر.

٦ - وبالطريقة ذاتها، يرى الاتحاد الأوروبي أن الالتزام بعدم الانتشار ينبغي التعبير عنه أيضاً عن طريق الامتثال لمبادئ وتوجيهات مختلف الأنظمة التي تكافح انتشار المعدات والتكنولوجيا المناسبة لتصنيع أسلحة الدمار الشامل. ومما لا شك فيه أن اتباع هذا النمط من أنماط السلوك سوف يسهم في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط أكثر تجانساً وبالتالي أكثر أمناً.

٧ - ويكرر الاتحاد من جديد الأهمية التي يعلقها على الشفافية كوسيلة لتعزيز الثقة الإقليمية والعالمية. ولذلك يحث جميع بلدان المنطقة على إرسال بيانات عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى سجل الأمم المتحدة. ويشير بالمثل إلى موقف الدول الاثنتي عشرة المؤيد لتوسيع نطاق هذه المعلومات بحيث تشمل المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني فضلاً عن السياسات ذات الصلة وفقاً لما حددته الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣٨/٤٦ لام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وبالطريقة ذاتها، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول في المنطقة إلى الاشتراك في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

٨ - ويرى الاتحاد أن الاتصالات بين المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالأمن الأوروبي والبلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط يشكل مساهمة لها أهمية كبرى بالنسبة لتحقيق الاستقرار والأمن في أرجاء المنطقة. وبصفة خاصة الحوار مع بلدان المغرب الذي يجريه اتحاد غربي أوروبا على أعلى مستوى بموجب الولاية المخولة من مجلس وزراء اتحاد غربي أوروبا المعقود في روما في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣. وبموجب هذه الولاية، وبناء على الاتصالات التمهيدية التي تمت منذ ١٩٩٢، عقدت رئاسة اتحاد

غربي أوروبا والأمين العام أول دورة من الاجتماعات الثنائية المنفصلة مع سفراء تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وسوف تتكرر هذه الاجتماعات بعد فترات فاصلة مدتها ستة أشهر، وهدفها الأساسي هو تبادل المعلومات والآراء بشأن القضايا الحالية ذات الأهمية المشتركة والمتصلة بالأمن في البحر الأبيض المتوسط. ويعتزم معهد الدراسات الأمنية التابع لاتحاد غربي أوروبا، من جانبه، عقد حلقة دراسية جديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في باريس تتناول قضايا الأمن في البحر الأبيض المتوسط ويشارك فيها خبراء وممثلون لبلدان المغرب، وتكون على غرار الحلقتين اللتين عقدتا في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وروما في آذار/مارس ١٩٩٣.

٩ - ومن وجهة نظر مؤسسية عامة، تم القيام بمبادرات مختلفة من أجل توفير إطار لإجراء حوار شامل بين جانبي البحر الأبيض المتوسط. فعلاوة على الحوار الذي جرى في إطار مؤسسي، في أعقاب تجديد السياسة في البحر الأبيض المتوسط، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن مبادرات مثل الحوار بين "الخمسة زائد خمسة" ومحفل البحر الأبيض المتوسط وغيرها يمكن أن يعزز كل منها الآخر، ولا يستبعد بعضها بعضا، وأن تصبح جزءا من العملية التطورية ذاتها التي يمكن أن تسهم فيها أيضا الجهود المستمرة التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لربط دول البحر المتوسط غير المشتركة فيه بأعماله. ولبلوغ هذه الغاية، يشير الاتحاد الأوروبي إلى القرار الذي اتخذته لجنة كبار المسؤولين المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٤ بدعوة إسرائيل وتونس والجزائر والمغرب ومصر للمشاركة بصفة منتظمة في اجتماعات مجالس الوزراء ومؤتمرات الاستعراض التي يعقدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويواصل الاتحاد الأوروبي الاحاطة بالتأييد الذي يحظى به عقد مؤتمر معني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط فضلا عن المشاورات الاقليمية التي يتم إجراؤها.

١٠ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن دمج التطورات الايجابية المتحققة في المحافل دون الاقليمية مثل المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يشكل هيكلا تتبلور فيه جهود الدول الساحلية الرامية إلى إرساء أساس متين لبلوغ ما يطمح اليه الجميع من استقرار وأمن وتعاون.

— — — — —